مجلة الحوار الفكري ISSN: 1112-5144
مجلد: 16 عدد: 01 السنة 2023 EISSN2600-6332

ظاهرة البطالة في الجزائر وأثارها الاجتماعية على المجتمع

- طاهري لخضر بن العيد، جامعة زيان عاشور الجلفة، علم الاجتماع الاتصال والعلاقات العامة، (المشكلات الاجتماعية)، tahribl@gmail.com

الملخص:

تعتبر آفة البطالة من بين التحديات التي تواجه الكثير من الدول النامية والمتطورة على حد سواء نظرا لما تسببه من اضطرابات على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولا تزال البطالة من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر حيث شهد الاقتصاد الجزائري معدلات بطالة مرتفعة على مر العقود الثلاثة الماضية تراوح معدلها من 8.7% إلى 29.99%. تهدف هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن أهم المتغيرات المفسرة للبطالة في الجزائر، وصولا إلى تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشكلة. تحقيقا لهذه الغاية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. نتائج الدراسة تشير إلى تفاقم في معدلات البطالة، لتصل إلى نحو 11.7% سنة 2018، ناهيك عن انتشارها بصورة أكبر عند الإناث بالمقارنة مع الذكور، وتوسع معدلاتها لدى حاملي الشهادات الجامعية.

الكلمات المفتاحية : البطالة، المشكلات الاجتماعية، الجزائر، معدلات البطالة.

Abstract:

The scourge Unemployment is considered among the most difficult challenges which face many developing as well as developed countries, because it causes instability and disorder at the political, social and economic level.The Unemployment is considered the most prominent economic and social problems plaguing in Algeria, Where the Algerian economy is witnessing high rates of unemployment over the past of three decades, the rate ranged from 8.7 % to 29.99 %. This paper aims to identify the most important explanatory variables of unemployment in Algeria, down to analyze the economic and social consequences of this problem. Thus, the analytical and descriptive approach has been used. The findings of the present study indicate an exacerbation of unemployment rates reaching about 11.7% in 2018, with their greater prevalence in females compared to males. In addition to the expansion of their rates among university graduates.

Keywords: The unemployment, Social problems, Algeria, unemployment rates.

I المقدمة:

البطالة هي مشكلة اجتماعية تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها، وذات نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع وبنائه الاجتماعي وأنساقه المختلفة، ولم تعد هذه الظاهرة تقتصر على مجتمع معين بل أصبحت ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية، تمثل هذه الآثار في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه جل المجتمعات، كما أنها تسبب مشكلات لكثير من الدول باختلاف مستويات تقدمها وباختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالبطالة مشكلة تعاني منها معظم اقتصاديات العالم، وارتفاع معدلات البطالة له أثر مباشر في زعزعة استقرار المجتمعات

خاصة مجتمعات الدول النامية، بسبب ما ينتج عنها من آثار سلبية على الفرد وعلى الجانب الاجتماعي للمجتمع بالدرجة الأولى، فهي مشكلة اجتماعية من أهم أسبابها الاجتماعية حركة التغير المتسارع في المجتمعات والدول، وهي قضية مؤثرة في المجتمعات وأنساقها المختلفة حيث تؤدي إلى نتائج سلبية على مستوى جميع المجالات وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي على وجه الخصوص، وقد استحوذ موضوع البطالة على اهتمام رجال السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين، وتعمل كل الدول المتقدمة منها والنامية على مواجهتها لأنها تعد من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد الاستقرار والتماسك الاجتماعي، ومن أهم الأسباب الذي له علاقة بأغلب الأمراض الاجتماعية، فماهي أسباب البطالة؟ وماهي آثارها الاجتماعية ؟

وللوصول إلى نتائج للتساؤلات المطروحة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج علمي، والمنهج العلمي هو مجموعة الخطوات والطرق المنتظمة التي يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة[1]، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والمنهج الوصفي هو منهج يقوم أساسا على وصف الظاهرة أو الموضوع محل البحث والدراسة ومحاولة الوقوف على أدق جزئياته وتفاصيله[2]. كما تم الاعتماد والاستعانة بدراسات علمية سابقة في الموضوع. كما تم استقراء الواقع من خلال ما ينشر. ويهدف البحث إلى معرفة البطالة وأنواعها وأسبابها، وكيف تطورت في الجزائر، كما يسعى إلى معرفة سماتها في الجزائر والآفات التي تتسبب فيها. فمعالجة أي داء يبدأ من تشخيصه.

2- البطالة:

2-1-مفهوم البطالة:

والتعريف الشائع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن "العاطل بأنه كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"[3]، ومن ثم فالزاهد في العمل لا يعد عاطلاً ولا يواجه بالتالي مشكلة اقتصادية، ومن أمثلة الزاهدين في العمل ربة البيت، فهي تتفرغ كلية لأعمال المنزل، ولا تبحث عن عمل، أما إذا كانت قادرة على العمل وتبحث عنه فهي عاطلة، ومن أمثلة الزاهدين في العمل هؤلاء الذين لديهم عقارات أو أسهم أو سندات، ولا يعملون و تدر عليهم دخلا لا يعرضهم لمشاكل الفقر وتبعاته، وهم يأنفون من العمل لأن الثروة تساعدهم على التبلد والتقاعد، ولو أن هناك من يعملون على الأقل كأصحاب أعمال، ويبحثون عن العمل رغبة في شغل أوقات فراغهم[4]. فالبطال هو أي شخص لا يؤدي أي عمل رغم حاجته له قدرته عليه وبحثه عنه. كما عرفت البطالة بالحالة التي تطلق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي

1- محمود،أحمد السيد، **الدليل إلى منهج البحث العلمي**، دار المعارف، مصر، 1973، ص09.
2- عياد،أحمد، **مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص61.
3- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1998، ص15.
4- زروخي فيروز، **استراتيجيات تخفيض العمالة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 160.

تعرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع[1]. وتعريف البطال أو العاطل الذي يتطابق مع ما هو معمول به في الجزائر، يعتبر فيه الشخص بطالاً إذا اتسم بالشروط التالية[2]:

- بدون عمل: أي أنه لا يؤدي أي عمل مقابل أجر.
- مستعد للعمل فوراً: أي تستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في فترة لاحقة، أو الأفراد غير القادرين على العمل مثل المرضى والعجزة أو الذين لديهم مسؤوليات عالية.
- كل من يبحث عن عمل: مع قيامه بالإجراءات اللازمة لذلك وهو محددة وفق المقاييس الدولية

وعلى العموم يمكن تلخيص مفهوم البطالة على أنها عدم توافر فرص العمل لمن يرغب في العمل ويبحث عنه وله القدرة على ذلك عند مستوى الأجر السائد.

2-2-أسباب البطالة:

البطالة من المشكلات الاجتماعية ذات الأبعاد المتشعبة في أسبابها، ويرجع كثير من الباحثين أسبابها إلا عوامل متعددة ومختلفة، فمنهم من يرجعها إلى أسباب سياسية، ومنهم من يرجعها إلى أسباب اقتصادية، ومنهم من يرجعها إلى أسباب اجتماعية، وهناك أسباب تتداخل بين الأسباب السياسية والاقتصادية. كما أن هناك بعض الاختلاف في أسباب البطالة بين الدول المتقدمة والدول النامية والمتخلفة. ويمكن أن نرجع بعض أسباب البطالة إلى:

- فشل سياسة الحكومات التشغيلية، لأسباب اقتصادية أو تخطيطية، وتخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين[3]، وتقليص التوظيف الحكومي الذي كان سائدا.
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، و"قلة بناء المصانع ودور العمل"[4] مما أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في إيجاد طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة.
- عدم توفر فرص العمل في نفس اختصاص المتخرجين من الجامعات والمعاهد بسبب التضخم في أعدادهم وتركزهم في اختصاصات معينه تفوق الحاجة لهم بعد التخرج، ورفض هؤلاء للعمل في مهن وأعمال أخرى لاعتقادهم أنها لا تلائمهم، وهذا ناتج عن عدم تطابق برامج التعليم مع حاجات سوق العمل الفعلية، أي "عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسئولة عنها وما يحتاجه سوق العمل"[5]، كما أن التكوين التعليمي لا يتجاوب مع التطورات التكنولوجية السريعة.
- الأمية المهنية أو الميدانية التي يعاني منها معظم الخريجين والتي بسببها يواجه هؤلاء صعوبات تطبيق ما تعلموه، والخوف والقلق من مواجهة المهنة. ويأتي ذلك لعدة أسباب منها قصور السياسة التعليمية لأسباب مختلفة.

1- علي لطفي، إيهاب نديم، أيمن الجماعي، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998، ص111.

2- زروخي فيروز، مرجع سابق، ص161.

3- أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، الأسباب، الآثار، الحلول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 ص25.

4- نفس المرجع، ص25.

5- نفس المرجع، ص25.

- الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة والتي زادت من تراكم الطاقات التشغيلية بعد تخلي هؤلاء النازحين عن أعمالهم الزراعية والرعوية، لصعوبة الأوضاع البيئية أو الاجتماعية أو الأمنية ونقص الخدمات في المناطق التي نزحوا منها. فتوفر المرافق والخدمات وفرص العمل في المدن بصورة أفضل من القرى والريف، كان سببا من الأسباب وراء هذه الهجرة التي ساهمت في تضخم المدن وتشبعها السكاني، وزادت من الضغوط على كل المرافق الاجتماعية والاقتصادية، وأدت إلى عدم استيعاب فرص العمل في المدن للأعداد الكبيرة من النازحين، حيث تراجعت في الجزائر النسبة المئوية لسكان الريف، وكان عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة 840.000 سنة 1973، و520.000 سنة 1977. وقد قدر معدل الهجرة الريفية سنويا بـ 130 ألف خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 1977، بتزايد سكاني في المدن بلغت نسبته 6.5 % سنويا[1].
- فشل الشركات والمؤسسات الصناعية ومشروعات القطاع العام مما أدى إلى خصخصتها، الأمر الذي استوجب تسريح الفائض من العمال.
- إحلال الآلة مكان العمال في بعض النشاطات الاقتصادية، والاعتماد على ما وصلت إليه التطورات التكنولوجية مما قلل من تعداد العنصر البشري، حيث ترتب عن التوسع في استخدام الآلات والتكنولوجيا، تقلص فرص العمل للموارد البشرية والاتجاه المتزايد إلى تخفيض القوى العاملة في منظمات الإنتاج ، وترتب على ثورة الحاسب الآلي والمعلوماتية أن فقد الملايين من البشر وظائفهم بشكل دائم، كما اختفت من الوجود فئات بأكملها من الوظائف لم يعد لها الوجود[2].
- النمو السكاني وما يصاحبه من نمو القوى العاملة، بمعدل أكبر من معدلات نمو فرص العمل، مع غياب برامج تنموية ناجحة وما يحدثه من عجز عن تلبية طلبات التشغيل لهذه الأعداد المتزايدة من طالبي الشغل. خاصة في الدول المتخلفة التي يغيب فيها التخطيط الاستراتيجي، ولا تحسن استغلال مواردها سواء كانت بشرية أو مادية، والزيادة في العامل السكاني قد يؤدي إلى استمرار مشكلة البطالة بالرغم من جهود التنمية[3].
- تكدس السوق ببعض السلع، و"إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من المنتج المحلي"[4]. مما يؤدي إلى التراجع والتقليل من الإنتاج المحلي في بعض الصناعات، وتوقيف بعض النشاطات والصناعات، الأمر الذي يستدعي الاستغناء عن خدمات بعض العمال أو كلهم في صناعات ونشاطات كانت مصدر رزق للكثير من العائلات.
- صعوبة الهجرة: فبعد سد باب الهجرة الخارجية ازدادت مشكلة البطالة في الكثير من الدول العربية، فالهجرة كانت متنفسا للعديد من المشاكل الاقتصادية، حيث كان الشباب يلجأ إليها للعمل والتخلص من البطالة.

1- مُحَمَّد السويدي، **مقدمة في دارسة المجتمع الجزائري- تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990،ص ص78 - 79.

2- علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص ص 22-23.

3- مُحَمَّد مُحَمَّد علي هندي عمارة، **مدخل إلى وسائل الإعلام وقضايا المجتمع**، دار العلوم والنشر والتوزيع، القاهرة، ص93.

4- أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص25.

2-3- **أنواع البطالة:** تصنف البطالة إلى أنواع عديدة وفقاً لأسس مختلفة، فيمكن تصنيفها اعتماداً على أسبابها ويمكن تصنيفها على حسب مدتها أو على طبيعتها[1]، وقد صنف علماء العلوم الاجتماعية والاقتصادية البطالة إلى عدة أصناف، نذكر منها:

- البطالة المقنعة: وهي أكثر أنواع البطالة شيوعاً في الدول النامية، والبطالة المقنعة هي وضع يتكدس فيه عدد كبير من العمالة يفوق الحاجة الفعلية للعمل، وهذا يعني وجود عمالة زائدة سحبها من مواقع العمل لا يؤثر في حجم الإنتاج[2]، وتعبر عن فائض في عدد العمال، فالمكان الذي يجب أن يشغله خمسة موظفين أو مستخدمين، يوضع فيه أحيانا خمسة عشر أو عشرون، بطريقة تزدوج بها مشكلة البطالة مع بطالة خاصة ناشئة عن الواقع الماثل في استحداثنا لموظفين دون أن نستحدث وظائفهم"[3]. وتظهر البطالة المقنعة خاصة في الدول النامية في مؤسسات القطاع الحكومي، حيث تتكدس المكاتب الحكومية بما يزيد عن الحاجة.
- البطالة الظاهرة: ويقصد بهذا الصنف من البطالة حالة التعطل الكلي عن أي عمل مأجور، الذي يعاني منه جزء من الراغبين في العمل والقادرين عليه والباحثين عنه لكن لم يتحقق لهم ذلك. وقد قسم المختصين هذا النوع إلى:
- بطالة دورية: وترتبط البطالة الدورية بالدورة الاقتصادية توسعاً وانكماشاً حيث تنخفض معدلات البطالة في مرحلة التوسع وترتفع في مرحلة الكساد[4]. فالتشغيل يزيد خلال فترة التوسع وينخفض خلال فترة الكساد، وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية، وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمل وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد ينشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية. وتعتبر البطالة الدورية إجبارية لأن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا. حيث أجبر العامل على ترك عمله دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى الأجر السائد.
- بطالة احتكاكية: تحدث هذه البطالة بسبب التنقلات المختلفة للعمال، عندما يترك بعض العمال وظائفهم بحثاً عن وظائف أخرى، فهي الفترة الزمنية بين التوقف عن العمل ومباشرة عمل جديد بسبب التنقلات المستمرة بين المناطق والمهن المختلفة، والسبب الرئيسي للبطالة الاحتكاكية هو نقص المعلومات لدى العمال من جهة، ولدى أصحاب العمل من جهة أخرى، و كلما توفرت المعلومات كلما قصرت مدة هذا النوع من البطالة[5]، وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو مدينة إلى أخرى ويحتاج معها إلى وقت ليجد العمل لغياب المعلومات عن أصحاب العمل الذين لديهم فرص

01- أحمد حويتي وآخرون، **علاقة البطالة بالجريمة في الوطن العربي**، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1419هـ، ص27.

02- نفس المرجع ، ص30.

03- مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، دار الفكر، ط1، دمشق، 1991، ص51.

04- رمزي زكي، مرجع سابق، ص25.

05- Bruno Marcel, Jacques Taieb, **Le chômage aujourd'hui**, un phénomène pluriel, édition Narthan, France, 1991, p34.

عمل مناسبة له، "فقد تكون الوظائف الخالية متوفرة في منطقة من المناطق، بينما العمال العاطلون موجودون في منطقة أخرى"[1].

- بطالة هيكلية: ويقصد بها "ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه"[2]، فهي بعبارة أخرى بطالة، تنتج من إحلال الآلة مكان العامل، وتنتج عن تغير في أنماط الطلب على منتج معين، كما تنتج عن التطورات التكنولوجية وقد يطلق عليها أحيانا مفهوم البطالة التكنولوجية[3]، وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية واختلالات هيكلية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد أو سوق العمل، والتي تعود إلى اكتشاف موارد جديدة أو تغير في التكنولوجيا المستخدمة، وانخفاض الطلب على عمال في اختصاصات معينة، بسبب ظهور سلع جديدة وكساد السلع القديمة، وتزامن ظهورها بتطور الآلات وقيامها بما كان يقوم به العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، أي العمال الذين يفقدون وظائفهم بسب التكنولوجيا.
- بطالة موسمية: وهي بطالة ذات طابع موسمي، تعرفها بعض النشاطات في مواسم معينة كالسياحة التي يزداد نشاطها في الصيف أوفي بعض المواسم، أو بعض النشاطات الزراعية التي تنتعش في فصول معينة ومع مرور هذه المواسم أو الفصول تفتر النشاطات في هذه المجالات مما يجبر الكثير من العمال على البطالة بعد فترة النشاط ودخول فترة الخمول.

3- البطالة في الجزائر:

3-1- تطور البطالة في الجزائر:

بدأت البطالة في الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي، فبعد أن كانت العائلة الجزائرية وحدة منتجة ومستهلكة وكان الإنتاج والاستهلاك جماعيا، قائم على الملكية المشتركة والاستهلاك الجماعي، فقد كانت مركز النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، حتى عملت فرنسا على تفكيك النسيج الاقتصادي واستبدال المنظومة القيمية والعلائقية في المجتمع الجزائري[4]. وتحولت الأسرة الجزائرية من نموذج اجتماعي واقتصادي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان[5]. فقد عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى استعمال مختلف الوسائل والطرق لتهجير الجزائريين من أراضيهم وإبعادهم عنها، لمنحها للأوربيين الوافدين، واضطر الكثير من

01- محمد عمارة، مرجع سابق، ص ص 92,91.
02- رمزي زكي، نفس المرجع السابق، ص27.
03- محمد عمارة، مرجع سابق، ص142,143.
04- محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص101.
05- محمد السويدي، مرجع سابق، 1990، ص89.

الجزائريين إلى الهجرة، فقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا 778022 خلال الفترة (1914-1939)[1]، دون احتساب عدد الجزائريين المهاجرين إلى دول عربية ودول أوربية أخرى، كما هاجر إلى فرنسا، 1804684 جزائري خلال الفترة (1947-1954)،[2]. وبعد خروج الجيش الفرنسي من الجزائر سنة 1962م، خلف وراءه وضعا كارثيا في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وظل الوضع الاقتصادي بعد خروج المحتل في حالة تخلف في جميع المجالات، وكانت أهم المصادر الإنتاجية تتمثل في النشاط الزراعي الذي تركه الاحتلال والصناعة الاستخراجية، وقد أثر هذا الوضع الاقتصادي المتخلف على المجتمع الجزائري، وعملت السلطات في الجزائر بعد ذلك على وضع برامج ومخططات تنموية، وتبنت نظام الاقتصاد الموجه لتدارك الوضع وتحقيق تنمية اقتصادية لتحسين الوضع الاجتماعي. حاولت الجزائر مند أواخر الستينات إقامة صناعة ثقيلة للخروج من دائرة التخلف وتمكن الميدان الصناعي من احتلال المرتبة الثانية من حيث استيعاب اليد العاملة بنسبة 17.20 % سنة 1977"[3].

كانت البطالة سنة 1966 مرتفعة جدا وقد بلغ معدلها 32.90 %، بسبب عدم الاستقرار السياسي التي تلى خروج الجيش الفرنسي المحتل من الجزائر. وحاولت الجزائر منذ أواخر الستينات إقامة صناعة ثقيلة للخروج من دائرة التخلف ولإيجاد فرص عمل كافية لليد العاملة العاطلة بحيث أصبح الميدان الصناعي مجالا واسعا لاستيعاب اليد العاملة. فقد بدأت سياسة التصنيع الثقيلة بواسطة الشركات العملاقة وانتشرت مشاريع مع مطلع السبعينات حيث تم التركيز على رفع إنتاجية العمل بالاعتماد على التقنيات الحديثة دون الاهتمام بالتشغيل واستيعاب قوة العمل الفائضة. وتميزت هذه الفترة بتواضع معدلات البطالة "بسبب ارتفاع معدلات التوظيف لزيادة الإنفاق الحكومي ونمو العمالة الحكومية وارتفاع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي"[4]. فقد عرفت سنة 1973 بداية من أكتوبر/تشرين الأول، ارتفاعا في وانتعاش في أسعار البترول، وعرفت الدول العربية المصدرة للنفط ومنها الجزائر ارتفاع كبير في العائدات البترولية، ووضعت برامج ومخططات لبناء البنية الأساسية، وازداد التوسع في بناء السكنات والمدارس والمستشفيات والهياكل الكبرى وبعض المصانع التحويلية والتركيبية، وازداد الانتعاش على طلب اليد العاملة، و"بدلا من الانتقال التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية والخدمية فإن نمو قطاع البترول أدى إلى نمو قطاع الخدمات"[5]. وتراجعت معدلات البطالة سنة 1977 إلى 22.00%، وبلغت سنة 1982 حوالي 16.30%. وفي سنة 1983 انخفضت أسعار النفط بشكل حاد في السوق العالمية، لكن سياسة الدولة التشغيلية استمرت، وسادت البطالة المقنعة في المؤسسات والشركات الجزائرية، وبلغت سنة 1984 معدلات البطالة 08.70%. وفي عام 1986 انخفضت أسعار البترول إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل، وتواصل هذا التراجع إلى سنة 1988، وتأزمت خلال هذه الفترة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مما أثر على سياسة التشغيل، وتقلصت المشاريع التي انطلقت فيها الحكومة، وسعت الجزائر إلى القروض الخارجية مع تطبيق سياسة التقشف الانكماشية، والتي زادت معها معدلات البطالة التي بلغت سنة 1987 21.40%، ودخلت الجزائر في سلسلة من الإصلاحات وإعادة الهيكلة الناجمة عن فشل أنماط التنمية التي

01- عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1914-1939)**، المؤسسة الوطنية للكتاب،ط2، الجزائر، 1985، ص ص 22-23.

02- عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا، (دراسة تحليلية)**، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص141.

03- بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، **العنف والفقر في المجتمع الجزائري**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2008، ص129.

04- رمزي زكي، مرجع سابق، ص117.

05- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص 70.

انتهجتها البلاد بعد أن أهملت الزراعة وتوجهت إلى جهود التصنيع، واهتمت بعالم الأشياء قبل أن تهتم بعالم الأفكار كما يقول مالك بن نبي، "لا يمكن لنا صنع حضارة ابتداء من منتجاتها"[1]. ومع تفاقم أزمة المديونية الخارجية لجأت الجزائر إلى إدخال إصلاحات هيكلية على اقتصادها وذلك من أجل إعادة جدولة ديونها حيث اتبعت برنامج الاستقرار الاقتصادي من بداية 1994 إلى أبريل/نيسان 1995، ثم برنامج التكيف الهيكلي من أفريل/نيسان 1995 إلى مارس/أذار 1998، والذي ركز على تحرير الأسعار والتحول إلى القطاع الخاص، وتحرير التجارة الخارجية. وكانت معظم برامج الإصلاح مفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومع بداية تطبيق هذه البرامج أخذت معدلات البطالة في الارتفاع، بسبب خصخصة المؤسسات ومشروعات القطاع العام وموجة تسريح العمال، وتقلص الاستثمار الحكومي الذي كان يوفر مناصب كثيرة لطالبي العمل. فقد انتقل معدل البطالة من حدود 9.70% سنة 1985، إلى حوالي 29.77% سنة 2000 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق للوحدات. وكانت الفرصة للمؤسسات للتخلص من العدد الزائد وتسريح كبار السن وغير المتخصصين خاصة. وقد بلغت نسبة البطالة في الجزائر 11ر4% في مايو 2019، وقدر عدد السكان البطالين بمليون و449ألف شخص. وبلغت نسبة البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16-24 إلى 26.9% في شهر مايو 2019. أما نسبة البطالة لدى البالغين (25 سنة فما أكثر) فقد بلغت 9.1% في مايو 2019 (6.8% لفئة الرجال و17.8% لفئة النساء)[2]. ومن أسباب ارتفاع معدلات البطالة نذكر [3]:

أ- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي.

ب- أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة، إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات .

ت- أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة.

ث- التغيرات الاجتماعية والتي ارتفعت معها نسب مشاركة المراهقين والشباب والإناث في قوة العمل، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع محتم في معدل البطالة [4]، فمن الطبيعي أن دخول شرائح جديدة إلى قائمة الطالبين عن العمل سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة ، ودخول هذه الشرائح كان بسبب التغير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

ج- سياسة الدولة الاجتماعية لمساعدة العاطلين عن العمل والفقراء ، وهذه السياسة هي مصدر من مصادر الكسل و الاتكال على مساعدات الدولة وعدم الجد في البحث عن العمل، وهذه السياسة لها " تأثيرها السلبي في ميول الأفراد تجاه العمل"[5]، حيث يفضل الفقراء العاطلين الإعانة على العمل بأجر منخفض، ويفضلون الإعانة على العمل الذي يتطلب مجهود، فأغلب الشباب

01- مالك بن نبي، مرجع سابق، ص51.

02- وكالة الأنباء الجزائرية، **انخفاض طفيف لنسبة البطالة بالجزائر**، (29-12-2019)، http://www.aps.dz/ar/economie/81740-4-11-2019، تاريخ التصفح:(13-11-2020).

03- رمزي زكي، مرجع سابق، ص129.

04- نفس المرجع، ص379.

05- نفس المرجع، ص 381.

من ذوي المستويات المنخفضة أو المتوسطة، صار يبحث عن الحراسة ليلا في مؤسسة من المؤسسات الحكومية، وفي الحقيقة هذا العمل الذي يرغبون فيه ليس بحثا عن عمل، بل هو بحث عن مكان للنوم مقابل أجر ثابت.

ح- معالجة مشكلة البطالة بنظرة ستاتيكية لا تأخذ في عين الاعتبار التغيرات التي تحدث في المجتمع بين فترة وأخرى وخاصة ما يشهده العصر من تسارع كبير في كل المجالات، وتطورات اجتماعية واقتصادية.

خ- البحث عن حل ترقيعي للبطالة، أو حل مشكلة بمشكلة، والاعتماد في حلول المشاكل الاجتماعية الاقتصادية بحلول سياسية أو قرارات سياسية. والبطالة حسب ميلتون فريدمان حالة طبيعية عند معدل ما في كل دولة، و"الحل الأمثل للبطالة هو عدم تصدي الحكومة أصلا لهذه المشكلة، وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق"[1].

د- المغالاة في زيادة الضرائب على النشاطات الذي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، حيث أن ارتفاعها غالبا ما يؤدي إلى تثبيط الراغبين في النشاطات الاقتصادية عن سعيهم لذلك، ويمتنع الكثير من الشباب بعد معرفتهم لسياسة الضرائب عن الإقدام للخوض في مثل هذه النشاطات، وهذه واحدة من العقبات الإدارية التي تقف أمام سياسة التشغيل، التي كان بالإمكان أن تساهم في تخفيض معدلات البطالة. ومن خلال الجدول رقم 01 والجدول رقم 02 نلاحظ التغير الملحوظ في معدلات البطالة في الجزائر.

(الجدول رقم01)[2]

السنوات	معدل البطالة %
1966	**32.90**
1977	**22.00**
1982	**16.30**
1983	**13.10**
1984	**08.70**
1985	**09.70**
1986	/
1987	**21.40**
1988	/
1989	**18.10**
1990	**19.70**
1991	**21.20**
1992	**23.80**
1993	**23.15**
1994	**24.36**

01- نفس المرجع، ص 355.

02- بوزيد نجوى، **وضعية الخريج الجامعي في المؤسسة الصناعية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009-2010، ص135.

معدلات البطالة في الجزائر

1994-1966

(الجدول رقم 06)[1]

الفترة	T.C
1994	24.4
1995	26.99
1996	29.99
1997	29.20
1998	27.3
1999	29
2000	29.77
2001	27.3
2002	27
2003	23.7
2004	17.7

معدلات البطالة في الجزائر

1994 -2004

3-2- سمات البطالة في الجزائر:

- أن الأغلبية من مجموع البطالة تتمثل في بطالة الشباب، فقد بلغ معدل البطالة لدى الشباب من الفئة العمرية 16-24 سنة 29.1 % في سبتمبر/أيلول الماضي، و26.4 % في أبريل/نيسان 2018، أما نسبة البطالة عند فئة الـ 25 سنة وما فوق فقد بلغت 8.9 % في سبتمبر/أيلول 2018 حيث قدرت 7.4 % لدى الرجال و15.2 % لدى النساء[2].
- أن البطالة في الجزائر تزداد في الفئة المتعلمة، فالغالبية العظمى من العاطلين من خريجي الجامعات والثانويات، فحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن توزيع نسبة البطالة حسب الشهادات المحصل عليها، تم تسجيل 668.000 بطال غير حاصلين على شهادة، أي بنسبة 45.7 % من مجموع البطالين. ومن إجمالي فئة البطالين يشكل خريجو التكوين المهني نسبة 26.4% . فيما تشكل نسبة خريجي التعليم العالي 27.9 %، (408.000بطال)[3].

01- زروخي فيروز، مرجع سابق، ص31.

02- الجزائر اليوم، (10 فبراير2019)، نسبة البطالة في الجزائر، (نسبة-البطالة-في-الجزائر https://www.aljazairalyoum.com)، تاريخ التصفح 2020/08/10.

03- نفس المرجع.

- ارتفاع نسبة البطالة بين النساء، فقد بلغت معدل البطالة عند النساء عرف انخفاضا طفيفا حيث انتقل من 19.5 % في أبريل/نيسان 2018، إلى 19.4% في سبتمبر/أيلول 2018. أما معدل البطالة لدى الرجال فقد بلغ 9 % في أبريل/نيسان 2018، و 9.9 % في سبتمبر/أيلول 2018، حسب ما أعلن الديوان الوطني للإحصائيات[1].
- اتجاه معدلات البطالة للارتفاع في الحضر. فحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن أكثر من 62% من العاطلين عن العمل يقيمون في المدن وأكثر من 37% في الأرياف ولا يتجاوز عمر 70% منهم الثلاثين سنة[2].
- تتركز البطالة في الداخلين الجدد إلى سوق العمل من غير ذوي الخبرة. وتقل معدلات البطالة بشكل ملحوظ بالنسبة للعمالة الفنية الماهرة والمدربة. وعند أصحاب المؤهلات العليا المتخصصة والمدربة. وعند أصحاب المؤهلات العليا ذات الخبرة.

4- **آثار البطالة على المجتمع:** مشكلة البطالة هي خلل اجتماعي ناتج عن القصور في توظيف الإمكانيات المتاحة توظيف جيدا وعادل، وآثار البطالة ليست آثار فردية على العاطل أو أسرته ولا تمس الجانب الاقتصادي الذي يعجز معه العاطل عن تلبية الحاجات المادية وتحقيق الرفاهية، فمشكل البطالة هو مشكل اجتماعي له آثار غير محمودة على المجتمع بكل مستوياته، فالبطالة كمشكلة اجتماعية ترتبط بنوعين من المشاكل هي:

- المشاكل التي يمر بها العاطلون عن العمل وأسرهم.
- المشاكل التي يسببها العاطلون عن العمل للآخرين.
- والبطالة آفة اجتماعية تساهم وتعزز وجود وظهور أفات اجتماعية أخرى، ومن الآفات التي تلعب البطالة دورا في ظهورها:

4-1- **الجريمة والانحراف:** تتسبب البطالة في الشعور السلبي اتجاه المجتمع، مما يتسبب في ظهور الجرائم والآفات الاجتماعية، "إن عدم حصول الشاب على الأجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات يجعله يلجأ إلى "جرائم السرقة والنشل والسطو والتهريب والغش التجاري والسوق السوداء"[3] لكي يستطيع أن يحقق ما فقده نتيجة عدم حصوله على عمل. وقادت الأبحاث التي قام بها بوجنر (Bogner) في النظام الرأسمالي إلى القول بوجود علاقة واضحة ما بين متغير البطالة والجريمة، إذ أن بنية الإنتاج الرأسمالية تقوم أساسا على المنافسة، وتدفع المنافسة إلى ارتكاب أفعال إجرامية لتحقيق حاجات الفرد كالاحتيال والغش وترويج البضائع الفاسدة والمشاجرة والاعتداء[4]، كما أن بعض النظريات الاجتماعية توافق هذا الاتجاه الرابط بين البطالة والجريمة ومنها نظرية الترابط الاجتماعي التي ترى أن العمل يعزز أواصر الترابط والالتزام الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويدعمها مما يحد أو يقلص الاستعداد والدافعية نحو السلوك المنحرف ويبرز العمل كأداة للضبط ضمن عنصرين أساسيين من العناصر الأربعة للنظرية هما: عنصر الالتزام، الذي يشير إلى كيفية التزام الفرد مبادئ

01- نفس المرجع.
02- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2007/5/22/، تاريخ التصفح 2020/08/10.
03- محمد هاشم عوض، **خصائص وأبعاد الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993، ص95.
04- أحمد حويتي وآخرون، مرجع سبق، ص36.

الحياة العامة للمجتمع وأهدافها. وعنصر الاستغراق والمشاركة، وأهمية استغراق وقت الفرد وجهده في الأعمال والمهن اليومية بما يتفق ويتماشى مع العرف والقواعد السلوكية العامة إذ إن عدم تنظيم الوقت وتوظيفه في أعمال محددة قد يفضي إلى الجنوح والانحراف. وجاء في التقرير السنوي لموقع (ناميبو) لقياس معدلات الجريمة في الدول، ويعد هذا الموقع أحد أكبر قواعد البيانات على شبكة الإنترنت في العالم، بخصوص الجريمة المنظمة، واحتلت الجزائر في هذا التقرير لسنة 2016. المركز 24 عالميا في معدل ارتفاع الجريمة والثانية عربيا بعد ليبيا، من مجموع 117 بلدا أجريت عليه عملية المسح، ثم تحل مصر ثالثا، فالصومال، وبعدها سوريا، حيث تعد هذه الدول الأكثر في الوطن العربي التي تشهد اعتداءات يومية وسرقة وسطوا واغتصابا وقتلا[1]. وفي يوم 05 فبراير/شباط 2020 وحسب جريدة الشروق اليومي، وفق أرقام الشرطة القضائية للأمن الوطني خلال عرض حصيلة 2019. حيث سجلت هذه الأرقام ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع، فقد سجلت قرابة ربع مليون جريمة بمعدل 693جريمة يوميا، وحسب تصريحات مصالح الأمن الوطني، فقد تم تسجيل 249 ألف و568قضية تورط فيها 220ألف و209أشخاص، واحتلت الجرائم المرتبطة بالجنايات والجنح ضد الممتلكات بأكثر من 93 آلاف قضية، تورط فيها أكثر من 42 ألف شخص. والجنايات والجنح ضد الشيء العمومي بأكثر من 25 ألف قضية تورط فيها أزيد من38 الف شخص، ثم الجرائم الاقتصادية والمالية بما يفوق 11 ألف قضية مسجلة، ضلع فيها أزيد من 12ألف شخص[2].

4-2- التعاطي والاتجار بالمخدرات: ونجد أن هناك منهم من يجد أن الحل في تعاطي المخدرات لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة يئس في وجود حل لها، ومع ضغط المجتمع يلجأ إلى الهروب إلى عالم النسيان وتغييب العقل بالمخدرات والسكر، ولآن المخدرات تتطلب أموال، يضطر بعد الإدمان أن يلجأ إلى الدخول في الجريمة لتوفير المال. وفق أرقام الشرطة القضائية للأمن الوطني خلال عرض حصيلة 2019، جاءت جرائم المخدرات بأكثر من 33ألف قضية تورط فيها أزيد 41ألف شخص. وعن الاتجار بالمخدرات تم تسجيل 9206قضية مقابل 8055 خلال 2018 مع زيادة تقدر بـ 14.28 بالمائة تورط على إثرها 15481شخص، مقابل 13805خلال العام الماضي بزيادة قدرت بـ 12.14بالمائة وتم حجز 8626.112كغ من المخدرات، 304 من الهيروين، 10101 من الكوكايين و1677343 قرص مهلوس. [3]،

4-3- التطرف والعنف: البعض من الشباب يلجأ إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفاً محدداً وأيضاً كونه ضعيفاً بالنسبة لتلك الجماعات المتطرفة فبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء الشباب، والبطالة أحد أسباب العنف، لآن الشباب العاطل يكون في حالة فراغ، وفي حالة احتياج، والفراغ والاحتياج هما دافعان كبيران للجوء الشباب الى التهور، وقد عرف المجتمع "زيادة معدلات جرائم العنف والتطرف لأسباب اقتصادية"[4]. وقد سجل مدير عام الشرطة القضائية

01- سعيد باتول، (2016/12/05)، الجزائر الثانية عربيا و24 عالميا في تنامي الجريمة، https://www.echoroukonline.com.، تاريخ التصفح:2020/08/12

02- نفس المرجع.

03- نفس المرجع .

04- محمد هاشم عوض، مرجع سابق، ص224.

في عرض حصيلة 2019، ارتفاع عدد القضايا المرتبطة بالجنايات والجنح ضد الأشخاص، لا سيما ما تعلق بالضرب والجرح العمدي بتسجيل أكثر من 42ألف قضية مقابل حوالي 40 ألف قضية في سنة 2018، وتليها محاولة القتل ثم القتل العمدي، وبعدها الضرب والجرح العمدي[1].

4-4- الهجرة: تتسبب البطالة في الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية، وبعض الشباب يعتقدون أن الهجرة إلى دولة أوربية هي حل لمشكلة البطالة، وفرصة للحصول على عمل والهروب من واقع مر، ومع شعور الشاب بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه لأنها لا تستطيع أن تحقق له أو توفر له مصدراً للرزق ومنصب للعمل يجازف الشباب بأموالهم وأنفسهم من أجل العبور إلى أي بلد وراء البحر، فقد شهدت الجزائر هجرة واسعة غير شرعية لأعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل، مما أدى إلى بروز ظاهرة سميت بالحرقة التي تعتمد في الهجرة على قوارب الصيد لتحمل المهاجرين (الحراقة) من دولهم إلى دول جنوب أوربا، ورغم كل القيود التي تفرضها الدول إلا أن الظاهرة لم تتوقف. ويوجد أيضا ما يعرف بهجرة الأدمغة، وهم الشباب الذين يملكون كفاءات عالية، واضطروا إلى الهجرة بعد تهميشهم إما بعدم توظيفهم، أو بتوظيفهم في وظائف خارج اختصاصاتهم العلمية أو الأدبية، ولقد تزايدت هجرة العقول الجزائرية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا من العيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة. فهجرة الكفاءات والمواهب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع السائدة في المجتمع. وهناك الهجرة من الريف إلى المدينة، فمع ضيق فرص العمل، تزايدت الهجرة من الريف إلى المدن وتكدس واقامتهم بأحياء قصديرية، أو فوضوية تتسم بالأحياء الهشة أو فقيرة. ونزوح سكان الريف نحو المدن كثيرا ما يكون بدافع لحصول على فرصة عمل بأجر أعلى ... وقدر حجم الهجرة الداخلية في الفترة من 1973 إلى 1977 بـ 130.000 شخصا سنويا"[2].

4-5- التفكك الأسري: تتسبب البطالة في كثير من حالات التفكك الأسري والطلاق في المجتمع، لعدم قدرة الزوج على أداء واجباته المادية نحو أسرته، وللحالة النفسية التي يكون عليها الزوج العاطل، فالبطالة تترك أثراً سيئاً عند العاطلين، فتتوتر أعصابهم، فيكثر معها الخصام والشجار مع أفراد أسرته .

4-6- اعتياد الخمول والكسل: ذلك أن الإنسان يتجدد نشاطه بالعمل، فإذا ما قعد يصاب بالفتور والكسل، وبمرور الزمن يصبح الفتور والخمول والكسل عادة له، كأنما هي جزء من حياته، بحيث لو أعيد للعمل مرة أخرى وجد صعوبة ومشقة، وقد لا يستطيع.

4-7- تراكم الديون: تتسبب البطالة في تراكم الديون على العاطل، فعدم العمل هو عدم الدخل المادي، ومع ضرورة المال في الحياة، يضطر العاطل في كثير من الأحيان للاقتراض والاستدانة، وكثيرا مع يعجز عن سداد الدين، فيكون له ذلك هم بالليل ومذلة بالنهار، فيقلل من تفاعله الاجتماعي وارتباطه بالمجتمع.

01- https://www.echoroukonline.com.، مرجع سابق.

02- بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، مرجع سابق، ص129.

4-8- تتسبب البطالة في انخفاض الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، مما يقلل من فعالية الضبط الاجتماعي في المجتمع.

4-9- تتسبب البطالة للبطال العزلة وعدم التوافق النفسي والاجتماعي، لما يشعر به من دونية لقلة التزاماته الاجتماعية الناتجة عن عدم القدرة المادية فيكون"ابتعاد العاطل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ[1].

4-10- تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر، وما ينتج عن ذلك من مشاكل أخرى كالمشاكل الصحية والتعليمية، حيث يساهم الفقر في انتشار الأمراض والأمية والتسرب المدرسي لأطفال الفقراء.

4-11- تتسبب البطالة في تأخر سن الزواج عند الشباب وما يترتب عنه من آثار خطيرة على الفرد والمجتمع، لأن الزواج وإنشاء أسرة يتطلب دخل من أجل المصروف والتكاليف، والشخص العاطل لا يملك ذلك"[2].

4-12- تؤدي البطالة إلى تزايد ظاهرة سيئة في المجتمع وهي ظاهرة التسول، التي صار حتى الشباب المعافى في بدنه يمارسها، بعد أن كانت مقتصرة على كبار السن والعجزة والمعاقين.

4-13- انتشار السوق الموازية: التي يسعى من خلالها الناشطون في هذه ظاهرة إلى إيجاد مدخول مادي بالاعتماد على الإمكانيات الخاصة ودون الخضوع للقوانين المنظمة للعملية الاقتصادية.

4-14- استغلال أصحاب الأشغال والمقاولات والمشاريع للبطالين العاطلين عن العمل، حيث يتم تشغيلهم بأجور زهيدة لا تتناسب ومستوى العمل الذي يقومون به وبدون تأمين، استغلالا لحاجتهم المادية وظروف العيش الصعبة التي تتطلب السعي وراء لقمة العيش، وقد يعاني هؤلاء المشغلين من تأخير أجورهم لفترات طويلة.

4-15- انتشار المتاجرة في المحرمات الذي تكون الحاجة الماسة السبب المؤدي إليه، بعد انسداد السبل أمام الشباب لنيل فرصة عمل، فيلجأ عدد من أصحاب الظروف السيئة، بعد اليأس وفقدان الأمل في العثور على عمل، أن يشتغل ببيع المخدرات والمسكرات، والاستعانة ببعض العصابات الخاصة بترويج هذه الممنوعات لتشغله في بيع هذه المحرمات.

5- الخاتمة:

البطالة مشكلة اجتماعية تعاني منه جل الدول، خاصة الدول النامية ومنها الجزائر التي تتخبط في مشكلات مختلفة، والبطالة تعد من أهم المصادر في بروز الكثير من الآفات الاجتماعية، كالجريمة بأنواعها وانحرافات الشباب وتعاطي المخدرات والاتجار بها، كما تتسبب البطالة في كثير من حالات التفكك الأسري، وتعد مشكلة البطالة السبب الرئيس في مشكلة الفقر وما يرتبط بها من آفات كالتسول وانتشار الأمراض والتسرب المدرسي، وقد عرفت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة، تراجعت قليلا في أواخر الستينات، بعد إقامة الجزائر لصناعات ثقيلة للخروج من دائرة التخلف، ولتشغيل اليد العاملة

01- أحمد حويتي وآخرون، مرجع سابق، ص38.

02- أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص49.

العاطلة بحيث أصبح الميدان الصناعي مجالا واسعا لاستيعاب اليد العاملة، خاصة بعد سنة 1973، الذي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاعا منعشا للإنجازات، وعرفت الجزائر بداية من هذا السنة ارتفاعا كبيرا في العائدات البترولية، شجعت على وضع البرامج والمخططات لبناء البنية الأساسية. وبداية من سنة 1983 انخفضت أسعار النفط بشكل حاد، وكان ذلك نكسة كبيرة، وتأزمت بعد ذلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مما أثر على سياسة التشغيل، وتقلصت المشاريع وتزايد سعي الجزائر للقروض الخارجية وسياسة التقشف، وارتفعت معدلات البطالة من جديد إلى أعلى مستوياتها، بسبب الاعتماد على الريع لا الأفكار.

التوصيات والاقتراحات:

- الإحصاء الحقيقي الصادق لعدد العاطلين عن العمل في الجزائر، وإحصاء المستويات والمؤهلات. وفتح أرضية وطنية للتوظيف حسب المؤهلات.
- تشجيع الشباب على الاستثمار في الزراعة، فالقطاع الزراعي من أهم قطاعات توظيف الشباب، فهو قطاع حيوي لا يتوقف العمل به، ويستطيع ان يشغل الكثير في اطار مشاريع صغيرة ومتوسطة.
- تعديل مناهج التعليم خاصة التعليم الثانوي والجامعي مع احتياجات سوق العمل. ضرورة أن تكون مخرجات التعليم تتوافق مع متطلبات سوق العمل،
- تشجيع ودعم الشباب على المشاريع الصغيرة، والقيام بدورات تكوينية لتدريب الراغبين في إنشاء المشاريع الصغيرة، لتأهيلهم لذلك قبل إنشاء المشروع.

6- قائمة المراجع:

1- أحمد حويتي وآخرون، **علاقة البطالة بالجريمة في الوطن العربي**، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1419هـ.

2- أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، الأسباب، الآثار، الحلول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

3- بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، **العنف والفقر في المجتمع الجزائري**، دار الفجر للنشر، ط1، القاهرة، 2008.

4- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1998.

5- عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1914-1939)**، المؤسسة الوطنية للكتاب،ط2، الجزائر، 1985.

6- علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

7- علي لطفي، إيهاب نديم، أيمن الجماعي، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998.

8- عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا، (دراسة تحليلية)**، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

9- عياد، أحمد، **مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

10- مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، دار الفكر، ط1، دمشق، 1991.

11- مُحَمَّد السويدي، **مقدمة في دارسة المجتمع الجزائري- تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

12- مُحَمَّد مُحَمَّد علي هندي عمارة، **مدخل إلى وسائل الإعلام وقضايا المجتمع**، دار العلوم والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.

13- مُحَمَّد هاشم عوض، **خصائص وأبعاد الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993.

14- مُحَمَّد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

15- محمود، أحمد السيد، **الدليل إلى منهج البحث العلمي**، دار المعارف، مصر، 1973.

16- Bruno Marcel, Jacques Taieb, **Le chômage aujourd'hui**, un phénomène pluriel, édition Narthan, France, 1991.

17- بوزيد نجوى، **وضعية الخريج الجامعي في المؤسسة الصناعية**، أطروحة دكتوراه، غ م، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

18- زروخي فيروز، **استراتيجيات تخفيض العمالة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غ م ، جامعة الجزائر، 2006.

19- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، رسالة ماجستير، غير م، جامعة الجزائر، 2005.

20- سعيد باتول، (2016/12/05)، الجزائر الثانية عربيا و24 عالميا في تنامي الجريمة، https://www.echoroukonline.com، تاريخ التصفح: 2020/08/12.

21- الجزائر اليوم، (10 فبراير2019)، نسبة البطالة في الجزائر، (نسبة-البطالة-في-الجزائر https://www.aljazairalyoum.com)، تاريخ التصفح 2020/08/10.

22- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2007/5/22/، تاريخ التصفح 2020/08/10.